



بنك قطر الأول
QFB

تقرير حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١- المقدمة وبيان الامتثال

يوضح هذا التقرير سمات إطار حوكمة الشركات في بنك قطر الأول ذ.م.م («البنك») وممارسات الحوكمة الرئيسية، نحن، في بنك قطر الأول، مستمرون في ممارسة إطار حوكمة يتجاوز مجرد الاهتمام بالحوكمة بحد ذاتها أو الحاجة إلى مجرد الامتثال للاشتراطات التنظيمية.

ومن نفس المنطلق، لا نعتبر الحوكمة مسألة من اختصاص المجلس فقط، فالحوكمة الرشيدة تعتبر مسؤولية الإدارة العليا أيضًا، يدرك المجلس الأهمية البالغة لحوكمة الشركات الرشيدة من أجل نجاح بنك قطر الأول، ويسعى إلى ضمان ممارسة مستوى عالي من حوكمة الشركات في جميع أقسام البنك، مما يساعد على خلق الظروف المثلى لاستمرار واستدامة النمو لصالح جميع من لهم مصلحة في البنك، نحن نؤمن بأن حوكمة الشركات الرشيدة تؤدي إلى نجاح مستدام طويل المدى وقابل للقياس كما يتضح في كل من أدائنا المالي والتشغيلي منذ افتتاح الشركة.

فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، يؤكد مجلس الإدارة أن بنك قطر الأول يمثل لمتطلبات حوكمة الشركات المبينة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (0) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، كما يؤكد المجلس أن بنك قطر الأول يمثل للقواعد واللوائح المعمول بها المتعلقة بأعمال البنك وبكونه كيانًا مدرجًا في بورصة قطر بما في ذلك امتثاله لنظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بصيغته المعدلة من حين لآخر.

سيواصل بنك قطر الأول جهوده المبذولة في تقييم ممارسات الحوكمة المتبعة فيه تجاوبًا مع ما تشهده أفضل الممارسات من تطورات وما يطرأ على احتياجات البنك من تغييرات.



الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

جدول المحتويات

١	المقدمة وبيان الامتثال	١
٢	إطار حوكمة الشركات	٢
٣	إنجازات حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣
٤	أنشطة تعزيز حوكمة الشركات المقررة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤
٥	مجلس الإدارة	٥
٦	رئيس مجلس الإدارة	٦
٧	أمين سر المجلس	٧
٨	لجان المجلس	٨
٩	تقييم أداء المجلس واللجان	٩
١٠	هيئة الرقابة الشرعية	١٠
١١	كبار المساهمين	١١
١٢	فريق الإدارة	١٢
١٣	إدارة المخاطر	١٣
١٤	الامتثال ومكافحة غسل الأموال	١٤
١٥	التوافق مع الشريعة الإسلامية	١٥
١٦	المراجعة الداخلية	١٦
١٧	الضوابط الداخلية	١٧
١٨	المراجعة الخارجية	١٨
١٩	حقوق المساهمين	١٩
٢٠	تضارب المصالح والتعاملات الداخلية	٢٠
٢١	الخلافاً والنزاعات	٢١
٢٢	معاملات الأطراف ذات الصلة	٢٢
٢٣	الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	٢٣
٢٤	المسؤولية الاجتماعية للشركات	٢٤

٢- إطار حوكمة الشركات

١,٢ الهدف

يؤمن مجلس الإدارة («المجلس») والإدارة التنفيذية لبنك قطر الأول ذ.م.م (عامية) «البنك» أن وضع إطار قوي لحوكمة الشركات أمر بالغ الأهمية لضمان ارتفاع مستوى الأداء عبر جميع أنشطة البنك وضروري لبناء ثقة المستثمرين وتقديم ضمانات ضد أي نشاط غير موفق تقوم به الشركة.

لقد تبنى مجلس إدارة بنك قطر الأول إطار حوكمة شركات يتعلق بالطريقة التي يتبناها المجلس ولجان المجلس وفريق الإدارة التنفيذية في تنظيم وإدارة شؤون بنك قطر الأول، إنه نظام يتم عن طريقه توجيه بنك قطر الأول ومراقبته مع مراعاة مصالح جميع أصحاب المصالح فيه وليس مصالح مساهميه فقط.

يتم صياغة إطار حوكمة الشركات الخاص ببنك قطر الأول بطريقة تتفق مع أحكام النظام الأساسي للبنك وعقد تأسيسه (معاً «النظام الأساسي»)، وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (0) لسنة ٢٠١٦ («نظام الهيئة») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). والقواعد واللوائح الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال بصيغته المعدلة من حين لآخر بما في ذلك لائحة وظائف الحوكمة والمهام المحددة (أو الوظائف المضبوطة) لسنة ٢٠٢٠ («لائحة الحوكمة»). والقواعد العامة لهيئة مركز قطر للمال لسنة ٢٠١٤، وقانون الشركات لسنة ٢٠١٥، ويُشار إليهم جميعاً في هذا التقرير باسم «القواعد واللوائح».

٢,٢ الالتزام بالامتثال لحوكمة الشركات

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأفضل ممارسات الحوكمة كما ترد بالتفصيل في إطار حوكمة الشركات الخاص ببنك قطر الأول من أجل تحقيق أهداف البنك.

٣,٢ النطاق

يتمثل هدف تقرير حوكمة الشركات السنوي في ضمان الإفصاح الواضح عن ممارسات الحوكمة داخل بنك قطر الأول، كما أن التقرير يوضح قيم البنك والسياسات التي يتعين على جميع الأطراف الالتزام بها.

٣- إنجازات حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

من أجل تحسين ثقافة حوكمة الشركات في جميع إدارات البنك، قام بنك قطر الأول بتحديث ممارسات وأحكام حوكمة الشركات الخاصة به، وقد استهدفت هذه التطورات الجديدة كلا من الجوانب التنظيمية وإجراءات الحوكمة الأخرى.

فيما يتعلق بإقرار وتطبيق التطورات التنظيمية الجديدة التي أصدرت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قام البنك بتطوير العديد من المبادرات التنظيمية التي تتوافق مع المتطلبات الجديدة لقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- قام بنك قطر الأول بتنقيح إطار حوكمة الشركات لديه وفقاً للنظام ولائحة حوكمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وقام بتحديث العديد من سياساته الداخلية وأطر العمل لديه.

- قام بنك قطر الأول بتعديل نظامه الأساسي وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية ولائحة حوكمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

- عزز بنك قطر الأول فريق إدارته التنفيذية من خلال تعيينات إضافية بما في ذلك ما يلي:

- الرئيس التنفيذي بالإنبانة

- مدير شؤون الاستثمار

- مدير شؤون الخزنة

- مدير الشؤون القانونية والامتثال

- تعاقف بنك قطر الأول مع مقدم خدمة خارجي لتولي مهام المراجعة الداخلية اليومية حتى يتم تعيين مراجع دائم، واحتفظ مدير إدارة المخاطر في هذه الفترة بإدارة مهمة المراجعة الداخلية.

٤- أنشطة تعزيز حوكمة الشركات المقررة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

فيما يلي الأنشطة المقرر القيام بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

- ١- إقرار النظام الأساسي المعدل وإطار حوكمة الشركات من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها الاستثنائي المقبل المزمع عقده قبل نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٢١.

- ٢- إتمام إجراءات تعيين موظفين إضافيين من ذوي الخبرة لدعم فريق الإدارة بما في ذلك تولي دور المراجعة الداخلية.

- ٣- إتمام عملية تعزيز وتطوير أطر الحوكمة والمراقبة الخاصة بالبنك من خلال الانتهاء مما يلي:

- مراجعة وتحديث كل سياسات البنك التي لم يتم تحديثها خلال العامين السابقين.

- تحديث إطار الرقابة الداخلية.

- تحديث سجل المخاطر وبيان الإقبال على المخاطر على أساس سنوي.

- وضع سياسات جديدة لسد أي ثغرات في إطار الحوكمة والرقابة الداخلية للبنك.

- ٤- تحسين إطار حوكمة الشركات من خلال تطوير المبادئ التوجيهية للحوكمة لصالح الشركات التابعة للبنك والشركات المستثمر فيها.

- ٥- تدريب الموظفين على إدارة المخاطر على أساس سنوي.

- ٦- الاستمرار في عقد جلسات تدريبية سنوية لأعضاء المجلس.

٥- مجلس الإدارة

الحجم والميثاق

ينص النظام الأساسي على أن يتكون المجلس مما لا يقل عن سبعة (٧) ومما لا يزيد عن أحد عشر (١١) عضواً، واعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى المجلس ثمانية (٨) أعضاء انتخبهم الجمعية العمومية في ٢٢ أبريل ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات.

يجب ألا يشغل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، سواء كان شخصياً أو يمثل كيان قانوني، منصب عضو المجلس لأكثر من ثلاث (٣) شركات مدرجة بالبورصة (بما في ذلك بنك قطر الأول) لديها مقر رئيسي يقع في دولة قطر، أو ألا يجمع بين منصب عضو مجلس إدارة في شركتين تمارسان أنشطة تجارية مماثلة، كما يحظر على العضو أن يجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وبين أي منصب تنفيذي آخر في البنك، يجتمع المجلس كلما لزم ذلك ولكن ما لا يقل عن ست مرات في العام، كما يجب ألا تنقضي ثلاثة اشهر بدون عقد أي اجتماع.

يتعين على أعضاء المجلس أن يتصرفوا بحسن نية ويتوخوا الحذر والرعاية والصراحة ويكونوا مخلصين للبنك، كما يتعين على عضو المجلس اتخاذ جميع الخطوات المعقولة ليكون على دراية تامة بالمشاكل المحتملة في البنك.

كجزء من الامتثال للنظام ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، يحدد ميثاق مجلس إدارة بنك قطر الأول وظائف المجلس ومسؤولياته وصلاحياته (بشكل فردي وجماعي)، وقد تم تحديثه فيما يتعلق بما يلي:

- وظائف المجلس ومهامه الأساسية

- برنامج تمهيدي لأعضاء المجلس الجدد

- مسؤوليات المجلس

- مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

أدرجت هذه التعديلات في ميثاق المجلس واعتمدها المجلس في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

مؤهلات المجلس

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمهارات الإدارية اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم مما يحقق مصالح البنك على أفضل نحو، وقد تم اختيار أعضاء المجلس على أساس هذه المهارات.

كما أن الأعضاء ملتزمون بالمشاركة بالقدر اللازم من الوقت والرعاية لأداء مهامهم طوال مدة شغلهم المنصب.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني - يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، وكذلك رئيس مجلس إدارة مجموعة أوريدو منذ مارس ٢٠٢٠، وعضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، كما يشغل سعاده حالياً منصب رئيس استثمارات آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا في جهاز قطر للاستثمار، ويتمتع سعاده بخبرة واسعة في الاستثمارات والمصارف والاتصالات والتطوير العقاري والبناء، يحمل سعاده درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماري مونت في أريزونا فيرجينيا، الولايات المتحدة، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال (فرنسا) في الدوحة، قطر.

السيد/سلمان عبد الغني - شغل السيد/عبد الغني منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ وكان عضواً في اللجنة التنفيذية، كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة شركة ملاح (الملاحه القطرية ش.م.ع.ق) وكهرماء (المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء) ويدير العديد من الشركات العائلية الخاصة، ويتمتع السيد/عبد الغني بخبرة واسعة في التجارة والمقاولات والشحن والخدمات اللوجستية، السيد/عبد الغني حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة قطر.

السيد/سالم المري - يشغل السيد/المري منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ ويرأس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال («إيه إيه آر سي»)، ويتمتع السيد/المري بخبرة واسعة في التمويل والتدقيق والإدارة في العديد من القطاعات بما في ذلك البنوك والدفاع والعقارات والبتروكيماويات والنفط والغاز، ويشغل حالياً منصب مدير الشؤون المالية والإدارية في شركة برزان القابضة، السيد/ المري حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة حمد بن خليفة في قطر، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال (فرنسا) في الدوحة، قطر.

تشكيل مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من الأعضاء التالية أسماؤهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

اسم العضو	الطرف الممثل	تاريخ الانتخاب / التعيين	المسمى الوظيفي	تصنيف العضو	عدد الأسهم المملوكة	%
الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	الزيارة للاستثمار العقاري	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي غير مستقل	٤٥١٩٣٧٠ ^١	٠,٦٥ ١١,٤٧
السيد/سلمان عبد الغني	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي مستقل	٨٦,٣٣١ ^١	٠,٠١٢
السيد/سالم المري	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي مستقل	٧٥,٠٠٠ ^١	٠,٠١٠٧
السيد/عبد اللطيف السادة	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي مستقل	لا يوجد	٠,٠٠
السيد/إبراهيم الجيدة	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي غير مستقل	١,٨٦٤,٨٣٩ ^١	٠,٢٧
السيد/محمد يوسف المانع	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي غير مستقل	٧,٠٠٠ ^١	٠,٠٠١
السيد/محمد الهاجري	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي غير مستقل	٦٣,٧٠٠ ^١	٠,٠٠٩
د. محمد القحطاني	بصفته الشخصية	انتُخب في ٢٢ أبريل ٢٠١٩	أعضاء عاديون	غير تنفيذي غير مستقل	٨٢,١٠٢ ^١	٠,٠١١

١ مملوكة بصفة شخصية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر
٢ مملوكة من قبل الكيان القانوني الذي يمثله العضو

التغييرات في عضوية مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٠

- شغل محمد محمد رسلان الخياط منصب عضو مجلس إدارة حتى ٥ فبراير ٢٠٢٠ حيث استقال من عضوية المجلس كما استقال أيضًا الكيان القانوني الذي كان يمثله في مجلس الإدارة، ولم يتم استبدال عضو مجلس الإدارة.
- سلمان عبد الغني، نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات.
- سالم المري، رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.
- عبد اللطيف السادة، رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات.

أعضاء المجلس غير التنفيذيين

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان جميع أعضاء مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين، يطبق البنك التعريف الدقيق ل«عضو مجلس إدارة غير تنفيذي» وفقًا لنظام الحوكمة الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، أي أن أعضاء المجلس غير التنفيذيين هم أولئك الذين لا يؤديون مهام الإدارة التنفيذية في البنك والذين لا يتفرغون للعمل بدوام كامل ولا يتقاضون مكافأة شهرية أو سنوية من البنك بخلاف المكافأة التي يحصلون عليها بصفتهم أعضاء بمجلس الإدارة.

الاستقلالية

يقر البنك أنه وفقًا للنظام، يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس مستقلين، يلتزم البنك بهذا المطلب، واعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى مجلس الإدارة ثلاثة (٣) أعضاء مستقلين يعملون في مجلس الإدارة:

السيد/محمد الهاجري - يشغل السيد/الهاجري منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ وهو عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات في مجلس الإدارة، ويتمتع السيد/الهاجري بمسيرة مهنية طويلة في مجال البحوث الاقتصادية من خلال عمله لصالح الحكومة القطرية، ويشغل حاليًا منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري، السيد/الهاجري حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وحاصل على شهادات من كلية لندن للاقتصاد وجامعة هارفارد في الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية.

د. محمد القحطاني - يشغل د. القحطاني منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ وهو عضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مجلس الإدارة، ويتمتع الدكتور القحطاني بخبرة واسعة في السلع الاستهلاكية والنفط والغاز والعقارات وقطاع البناء من خلال عمله لدى العديد من الشركات القطرية الكبرى بما في ذلك الميرة وسوق قطر وقطرغاز، الدكتور القحطاني حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة بيروت العربية في مسقط، عمان، ودرجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة نورثمبريا في نيوكاسل، المملكة المتحدة، ودكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة درم في درم، المملكة المتحدة.

السيد/عبد اللطيف السادة - يشغل السيد/السادة منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ ويرأس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات («إيه آر سي سي») في مجلس الإدارة، ويتمتع السيد/السادة بخبرة واسعة في المحاسبة والتدقيق والإدارة اكتسبها في القطاع العام، ويشغل حاليًا منصب مدير الشؤون الإنسانية في الديوان الأميري، السيد/السادة حاصل على دبلوم محاسبة من كلية التكنولوجيا في الدوحة، قطر، ودرجة البكالوريوس من المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في مصر.

السيد/إبراهيم الجيدة - يشغل السيد/الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ وهو عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة، يتمتع السيد/الجيدة بخبرة واسعة في التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة وكبير المهندسين المعماريين في المكتب العربي للشؤون الهندسية الذي له فروع في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور، السيد/الجيدة حاصل على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، في الولايات المتحدة.

السيد/محمد يوسف المانع - يشغل السيد/المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ وهو عضو اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات في مجلس الإدارة، ويتمتع السيد/المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام حيث عمل في العديد من الوظائف الأمنية والتنفيذية في الشرطة ووزارة الداخلية، كما أن السيد/المانع أحد أبطال رياضة رفع الأثقال في قطر وعضو في اللجنة الأولمبية العربية، السيد/المانع حاصل على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة، قطر.

خبرة أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم في مجالس أخرى

اسم العضو	الخبرة والعضوية في مجالس أخرى
الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	<ul style="list-style-type: none"> رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ رئيس مجلس إدارة شركة أوريدو للاتصالات عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين
السيد/سلمان عبد الغني**	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ رئيس مجلس إدارة شركة الأفق للسيارات عضو مجلس إدارة مجموعة شركات عبد الله عبد الغني ناصر وأولاده للتجارة والمقاولات رئيس اتحاد البولنج عضو مجلس إدارة العديد من الشركات الرائدة وعلى وجه التحديد كهروماء عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية (ملاحة) عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الطفلي
السيد/سالم المري	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ مدير الشؤون المالية والإدارية في شركة برزان القابضة
السيد/عبد اللطيف السادة	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ مدير الموارد البشرية في الديوان الأميري عضو مجلس الشورى
السيد/إبراهيم الجيدة	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ عضو مجلس إدارة شركة الجيدة إخوان ذ.م.م
السيد/محمد يوسف المانع	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ المدير التنفيذي وشريك في شركة الحمد للسيارات رئيس فريق الخبراء والمستشارين في وزارة الداخلية القطرية بمكتب الوزير ومدير البعثة التدريبية والتعليمية عضو مجلس إدارة شركة الدانة الطبية
السيد/محمد الهاجري	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ عضو مجلس إدارة جمعية قطر الخيرية
د. محمد القحطاني	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩ المشتري الرئيسي لشركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) عضو مجلس إدارة شركة دله القابضة عضو مجلس إدارة شركة ودام القابضة (WIDAM)

** استقال السيد/سلمان عبد الغني من مجلس إدارة بنك قطر الأول في ٢٥ فبراير ٢٠٢١.

دور مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف المستقل على أنشطة البنك بهدف خلق قيمة مستدامة ولصالح البنك، مع مراعاة مصالح المساهمين وموظفيه وأصحاب المصلحة الآخرين.

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بحسن نية وبالطريقة التي يعتقدون بشكل معقول أنها في مصلحة البنك، من المتوقع أيضاً أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

• الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها والتزامات السرية وسياسات الشركة الأخرى الخاصة بالبنك.

• اتباع جميع السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك.

• التصرف بأمانة وحسن نية وبما يخدم مصالح البنك على أفضل نحو وليس مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت لصالحه.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالالتزام بمبادئ العدل والشفافية والمساواة بين أصحاب المصلحة دون تمييز بينهم على أساس العرق والجنس والدين.

واجبات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك بشكل مستقل بهدف خلق قيمة مستدامة ولصالح البنك، وبالتالي مراعاة مصالح المساهمين وموظفيه وأصحاب المصلحة الآخرين.

يعتمد المجلس استراتيجية البنك ويحرص على تطبيقها.

يضمن المجلس الالتزام بجميع أحكام القانون والسياسات الداخلية للبنك ويعمل على تحقيق امتثال أعضاء البنك لها (الامتثال).

يضمن المجلس وجود إدارة مخاطر وضوابط مخاطر مناسبة وتطبيقها بشكل فعال داخل البنك.

يقدم مجلس الإدارة المشورة بانتظام إلى الإدارة التنفيذية للبنك ويشرف عليها، ويجب أن يشارك في القرارات ذات الأهمية الجوهرية للبنك.

يتولى المجلس تعيين وعزل الإدارة التنفيذية، ويجب على المجلس عند تعيين الإدارة التنفيذية احترام التنوع، كما يجب على المجلس التأكد من وضع خطة طويلة المدى لتعاقب الموظفين.

يعتبر المجلس مسؤولاً عن تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل البنك، بما في ذلك الشركات التابعة والشركات المستثمر فيها، ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بإصدار ونشر ميثاق المجلس وفقاً لمتطلبات النظام ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يدرس المجلس كفاءة أنشطته بشكل منتظم.

يعتمد المجلس البرنامج التدريبي السنوي لأعضاء مجلس الإدارة.

يشرف المجلس على هيئة الرقابة الشرعية، ويعين أعضائها، ويعتمد تقاريرها السنوية، ويضمن توافق هيئة الرقابة الشرعية وامتثالها لإطار حوكمة البنك.

أثناء أداء واجباتهم، يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بحسن نية وممارسة نفس الحرص والعناية التي يمارسها الشخص العادي والحكيم في رعاية أمواله في ظل ظروف مماثلة، والتصرف بشكل معقول بما يحقق مصلحة البنك على أفضل نحو.

يجب على أعضاء مجلس الإدارة اتخاذ خطوات معقولة ليكونوا على دراية تامة بجميع المشاكل ذات الصلة، بما في ذلك الانخراط في العناية الواجبة، واتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة عند التصويت على مسائل تتعلق بالبنك، كما يتطلب واجب العناية من أعضاء مجلس الإدارة اتخاذ خطوات معقولة لمراقبة الإدارة التنفيذية والشؤون المالية للبنك.

واجبات أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بالواجبات التالية:

• حضور اجتماعات المجلس واللجان بانتظام وعدم الانسحاب من المجلس.

• ضمان إعطاء الأولوية لمصالح بنك قطر الأول والمساهمين على مصالحهم الخاصة.

• إبداء الرأي حول المسائل الاستراتيجية لبنك قطر الأول، وسياسة تنفيذ المشاريع، وأنظمة مساءلة الموظفين، والموارد، والتعيينات الرئيسية، ومعايير العمل.

• مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه وغاياته المتفق عليها واستعراض تقارير أدائه بما في ذلك تقارير البنك السنوية ونصف السنوية.

تقرير حوكمة الشركات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

• الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية لحوكمة بنك قطر الأول لضمان تطبيقها بالشكل الأمثل بما يتوافق مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

• استخدام مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة مع التخصصات والمؤهلات المتنوعة من خلال إدارة فعالة ومنتجة للبنك، والعمل على تحقيق مصالح بنك قطر الأول والشركاء والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

• المشاركة الفعالة في الجمعيات العمومية للبنك وتحقيق مطالب أعضائه بشكل متوازن وعادل.

• عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من رئيس مجلس الإدارة.

• الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية والخصوم بما في ذلك القضاء التي قد تؤثر سلباً على أداء المهام والوظائف الموكلة إليهم.

يجوز لأعضاء مجلس الإدارة، على نفقة البنك، طلب رأي استشاري خارجي مستقل في الأمور المتعلقة بأي من شؤون البنك.

حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس

اسم العضو	عدد اجتماعات المجلس	
	التي تم عقدها	التي تم حضورها
الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦	٥
السيد/سلمان عبد الغني	٦	٦
السيد/سالم المري	٦	٦
السيد/عبد اللطيف السادة	٦	٦
السيد/إبراهيم الجيدة	٦	٦
السيد/محمد الهاجري	٦	٤
السيد/محمد يوسف المانع	٦	٦
د. محمد القحطاني	٦	٦

من أجل العمل وفقاً للنظام ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، يوثق أمين سر المجلس ويحتفظ بإشعارات وجدول أعمال اجتماعات المجلس، مع وجود بند دائم يتعلق بتقارير أداء الإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الاستراتيجية بجدول الأعمال.

أنشطة مجلس الإدارة

ركز المجلس على توجيه البنك نحو تنفيذ رؤيته الاستراتيجية المؤسسية، والتي يدعمها الركائز الثلاث التالية:

• زيادة التركيز على تبني وتطبيق استراتيجية استثمار حقيقية متنوعة ومدرة للدخل ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

• استمرار تخارج البنك من استثمارات الملكية الخاصة وأنشطة التمويل التجاري.

• تطوير منصات استثمار بديلة تقدم للبنك دخلاً متكرراً متوافق مع الشريعة الإسلامية ومعدل حسب المخاطر وتقدم لمستثمريه عائدات.

المكافآت

لم يعتمد المجلس أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٠ عن أداء المجلس خلال سنة ٢٠١٩ حيث لم يحقق البنك معايير هذه المكافآت.

لا يتوقع البنك اعتماد أي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن أدائهم خلال سنة ٢٠٢٠ حتى يتم استيفاء معايير الاستحقاق المالي لهذه المكافأة.

٦- رئيس مجلس الإدارة

المسؤوليات

يُعد رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان حسن سير عمل المجلس بطريقة مناسبة وفعالة من خلال التأكد من أن المجلس يناقش جميع المسائل المعروضة عليه في الوقت المناسب، واعتماد جدول أعمال كل اجتماع يعقده المجلس وأخذ الأمور المقترحة في الاعتبار.

الواجبات

يتأسر رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس وينسق العمل داخل المجلس ويهتم بشؤون المجلس خارجياً.

يُعد رئيس مجلس مسؤولاً عن الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة واعتماد جداول أعمالها، قد يتم تفويض ذلك من قبل رئيس المجلس إلى أحد أعضاء المجلس ولكنها تظل المسؤولية النهائية للرئيس.

لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجان أو عضواً في اللجان المفوضة بموجب القواعد ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال مثل لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق والمخاطر.

يبقى رئيس مجلس الإدارة على اتصال دائم بأعضاء مجلس الإدارة، ويتشاور معهم بشأن الاستراتيجية، وتطوير الأعمال، وإدارة المخاطر بالبنك، ويتم إبلاغ رئيس مجلس الإدارة من قبل المجلس بالأحداث الهامة التي تعتبر ضرورية لتقييم الوضع والتطور وكذلك لإدارة البنك دون تأخير.

تعتبر مهام الرئيس التنفيذي منفصلة عن مهام رئيس مجلس الإدارة.

رئيس مجلس إدارة البنك هو سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، المنتخب منذ ٢٢ أبريل ٢٠١٩ ممثلاً عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري، وهو أحد المساهمين الاستراتيجيين في البنك وأحد مؤسسيه، ومن المقرر أن تنتهي فترة توليه المنصب الحالية في الجمعية العامة التي ستعقد خلال سنة ٢٠٢٢ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعندها ستجرى انتخابات دورة مدتها ثلاث سنوات.

تم تضمين مهام إضافية لرئيس مجلس الإدارة في ميثاق المجلس المعتمد في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠ جنباً إلى جنب مع اختصاصات رئيس مجلس الإدارة مثل:

- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك ومجلس الإدارة ولجانه لأعضاء مجلس الإدارة؛
- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- إطلاع الأعضاء باستمرار على تطبيق أحكام النظام ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ويجوز لرئيس المجلس تفويض لجنة التدقيق أو أي لجنة أخرى لتنفيذ هذه المهمة.

الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي

وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، فإن دور رئيس مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي مختلفان ومنفصلان، ولا يجب أن يشغل أو يمارس نفس الشخص مناصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في نفس الوقت، فهناك فصل واضح في المسؤوليات بين المنصبين في بنك قطر الأول.

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمادة ٧ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية بخصوص امتناعهم عن تولي أو الجمع بين مناصب محظورة.

يعتبر تشكيل مجلس الإدارة متوازناً ويحد هيكل البنك من تمتع شخص واحد في البنك بصلاحيات غير مقيدة لاتخاذ القرارات.

٧- أمين سر المجلس

يساعد أمين سر المجلس رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضاء المجلس في أداء مهامهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم المشورة للمجلس ورئيس المجلس بشأن مسائل الحوكمة التي من المحتمل أن تؤثر على عمليات البنك مع تعزيز أداء المجلس من خلال تقديم مشورة محايدة وذات صلة فيما يتعلق بالإرشادات المتعلقة بإجراءات مجلس الإدارة والمتطلبات القانونية ومجالات أخرى من حوكمة الشركات، إلى جانب التطورات في أفضل الممارسات الدولية.

تولى السيد/بشير حسن منصب نائب أمين سر المجلس حتى ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ وتم استبداله بالسيدة أروى حمدية التي تم تعيينها كأمين سر المجلس وما زالت تشغل هذا المنصب حتى الآن، كما تشغل السيدة حمدية أيضاً منصب مدير الشؤون القانونية والامتثال في البنك.

تتمتع السيدة حمدية بخبرة تزيد عن ٢٦ عامًا في المجال القانوني والامتثال وحوكمة الشركات مع التركيز على القطاع المصرفي والاستثماري، كما أنها تتمتع بأكثر من عشر سنوات من الخبرة كأمين سر المجلس، السيدة حمدية حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية في عمان، الأردن، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينجز في لندن بالمملكة المتحدة.

٨- لجان المجلس

يشكل مجلس الإدارة لجان ذات خبرة كافية، وتعمل اللجان على زيادة كفاءة عمل المجلس والتعامل مع المسائل المعقدة، كما يقدم رؤساء اللجان المرشحات تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن أعمال لجانهم.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كانت هناك ثلاث لجان تابعة للمجلس، وهي اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ولجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات.

يصدر المجلس قرارات بترشيح رئيس وأعضاء كل لجنة، ويتم تحديد المسؤوليات والواجبات وأحكام العمل وإجراءات كل لجنة في اختصاصات اللجنة.

اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي المسؤولة بشكل رئيسي عن التعامل مع استراتيجية البنك والاستثمارات والتمويل من خلال مراجعة وتقييم والتوصية بالخطط الاستراتيجية والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة.

تألقت اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الاسم	المنصب	حالة العضو
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	رئيس اللجنة	غير مستقل
السيد/سلمان عبد الغني	عضو اللجنة	مستقل
السيد/إبراهيم محمد الجيدة	عضو اللجنة	غير مستقل
السيد/محمد يوسف المانع	عضو اللجنة	غير مستقل

لم تجري اللجنة أي تغييرات على أعضائها خلال سنة ٢٠٢٠.

اجتماعات اللجنة والحضور:

اجتمعت اللجنة مرتين خلال سنة ٢٠٢٠ لاستيفاء الحد الأدنى للاجتماعات الذي يحدده نظام هيئة قطر للأسواق المالية ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

اسم العضو	عدد اجتماعات اللجنة	
	التي تم عقدها	التي تم حضورها
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٢	٢
السيد/سلمان عبد الغني	٢	٢
السيد/إبراهيم محمد الجيدة	٢	٢
السيد/محمد يوسف المانع	٢	٢

ملخص التوصيات

قدمت اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة خلال كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وقوبلت توصياتها باعتماد المجلس، فيما يلي ملخص للتوصيات المقدمة إلى المجلس خلال سنة ٢٠٢٠:

- التوصية بالموافقة على خطط العمل السنوية للبنك لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.
- التوصية بالموافقة على إعادة تقييم المحفظة الاستثمارية للبنك واعتماد الأحكام اللاحقة عند الاقتضاء.
- التوصية بالموافقة على صفقات البنك واستثماراته ومعاملاته الأخرى خلال سنة ٢٠٢٠ وفقاً لحدود السلطة الممنوحة للجنة التنفيذية بموجب مصفوفة تفويض الصلاحيات.
- التوصية باعتماد النظام الأساسي للبنك بصيغته المعدلة، ودليل حوكمة الشركات بصيغته المعدلة والسياسات ذات الصلة، ومصفوفة تفويض الصلاحيات الخاصة بالبنك بصيغتها المعدلة.

لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

تضطلع اللجنة بمسائل إعداد التقارير المالية، وإدارة المخاطر، والامتثال، وتعيين وعمل مراجع خارجي (بما في ذلك تحديد استقلالية المراجع الخارجي، وإصدار التقييم بمراجعة الحسابات إلى المراجع الخارجي، وتحديد جهات تنسيق مراجعة الحسابات والتفاوض على اتفاقية الأتعاب مع المراجع الخارجي بشرط اعتماد الجمعية العمومية لها).

تضمن اللجنة أن القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية الموحدة المكثفة الواردة في التقارير المالية نصف السنوية وربيع السنوية قد أعدت وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) ووفقاً لمعايير المحاسبة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (AAOIFI).

تشكلت اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الاسم	المنصب	حالة العضو
السيد/سالم المري	رئيس اللجنة	مستقل
السيد/سلمان عبد الغني	عضو لجنة	مستقل
د. محمد ناصر القحطاني	عضو لجنة	غير مستقل

التغييرات في عضوية اللجنة خلال سنة ٢٠٢٠

- استقال محمد رسلان الخياط من مجلس الإدارة اعتباراً من ٥ فبراير ٢٠٢٠ ولهذا لم يعد عضواً.
- عين مجلس الإدارة د. محمد ناصر القحطاني في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في ١٠ مارس ٢٠٢٠.

لمدة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية، لا يتقلد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	المنصب	حالة العضو
أ.د/علي القره داغي	العضو الرئيس	مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور/يحيى النعيمي	عضو	مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور/سلطان الهاشمي	عضو	مستقل غير تنفيذي

عقدت هيئة الرقابة الشرعية خلال سنة ٢٠٢٠ اجتماعين وإثنين عشر اجتماعاً من خلال تفويض السلطة للعضو رئيس هيئة الرقابة الشرعية، وقد شملت الاجتماعات الأمور التالية:

- تقديم النصح والإرشاد للمجلس والإدارة في الأمور المتعلقة بالشرعية الإسلامية وكيفية الامتثال لقواعد الشرعية الإسلامية ومبادئها على أفضل نحو في جميع الأوقات.

- تقديم أحكام وتوصيات الشرعية الإسلامية عن منتجات وخدمات البنك والتعاملات التي ينفذها.

تشرف هيئة الرقابة الشرعية على أنشطة مساعدة البنك على الامتثال للشرعية الإسلامية وتصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل عن أنشطة هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المعد عنها التقرير وحساب الزكاة المستحقة عن كل سهم، يُعرض التقرير السنوي خلال الجمعية العمومية السنوية، كما أنها تراجع قوائم البنك المالية.

١١ - كبار المساهمين

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، امتلك المساهمون التاليون أكثر من ٥% من أسهم البنك:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م	٨٠,٢٩٩,٤٧٨	١١,٤٧١%
شركة بروق التجارية ذ.م.م	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠%

١٢ - فريق الإدارة

فيما يلي الموظفون الرئيسيون في بنك قطر الأول:

الرئيس التنفيذي (CEO) - يُعد الرئيس التنفيذي مسؤولاً عن الإدارة اليومية للبنك والتنسيق مع مجلس الإدارة فيما يتعلق باستراتيجية البنك وخطته التكتيكية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأن إجراءات العمل متفقة مع مصالح المساهمين.

- تعيين السيد/محمد يوسف المانع في لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات.

- تعيين السيد/سلمان عبدالغني في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

- التوصية باعتماد دليل حوكمة الشركات وجميع السياسات ذات الصلة.

٩ - تقييم أداء المجلس واللجان

طبق المجلس إجراءات لتقييم أداءه بصورة مستمرة، ويتطلب هذا التقييم تقييم مجلس الإدارة ولجانه وكل مدير على حدة.

أتم أعضاء المجلس نموذجاً سنوياً للتقييم الذاتي لسنة ٢٠٢٠ يوضح مساهمتهم وتفاعلهم داخل المجلس واللجان، وجودة مخرجاتهم، وكذلك استيعابهم لدورهم داخل المجلس واللجان. علاوة على ذلك، أوضح التقييم آراءهم ورضاهم عن هيكل المجلس/اللجنة وأعماله وتفاعلاته بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات.

وقد أُبلغت نتائج تلك التقييمات لكامل مجلس الإدارة، وسيكون هناك متابعة لأي مسائل أو مخاوف نشأت عن التقييم.

تعكس النتائج ما يلي:

- عمل مجلس الإدارة باتساق لتحقيق خطة مجلس الإدارة للعام.

- اتفق أعضاء المجلس على معظم المسائل التي تم تناولها خلال اجتماعات المجلس.

- يشمل الاتفاق بين أعضاء المجلس على المسائل التي تحتاج تحسين ما يلي:

- جدولة جلسات تدريبية للمجلس على أساس سنوي.

- التعزيز المستمر لأطر الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنك لضمان صمود البنك وقدرته على الاستجابة بصورة فعالة للتطورات الداخلية والخارجية.

١٠ - هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة وتقدم المشورة للمجلس وإدارة البنك في أمور التوافق مع الشرعية الإسلامية وترشد أعمال البنك وأنشطته الاستثمارية من أجل التأكد من الامتثال لمبادئ الشرعية الإسلامية.

ينص النظام الأساسي على أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية مما لا يقل عن ثلاثة (٣) أعضاء ولا يزيد عن خمسة (٥) أعضاء، اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تولى رئاسة هيئة الرقابة الشرعية المكونة من ثلاثة أعضاء العضو الرئيس المنتخب من قبل الأعضاء، يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

تشكلت اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

الاسم	المنصب	حالة العضو
د. عبداللطيف محمد الساده	رئيس اللجنة	مستقل
السيد/محمد يوسف المانع	عضو لجنة	غير مستقل
السيد/محمد ناصر الهاجري	عضو لجنة	غير مستقل

التغييرات في عضوية اللجنة خلال سنة ٢٠٢٠

- عمل د. محمد القحطاني في لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات حتى ١٠ مارس ٢٠٢٠ حينه عينه مجلس الإدارة في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

- عين مجلس الإدارة السيد/محمد يوسف المانع في لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات في ١٠ مارس ٢٠٢٠.

اجتماعات اللجنة والحضور:

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات مرتين خلال سنة ٢٠٢٠ لاستيفاء الحد الأدنى المطلوب للاجتماعات الذي يحدده نظام هيئة قطر للأسواق المالية ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

اسم العضو	عدد اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت وحوكمة الشركات	
	التي تم عقدها	التي تم حضورها
السيد/عبداللطيف محمد الساده	٢	٢
السيد/محمد يوسف المانع	٢	١
السيد/محمد ناصر الهاجري	٢	١

يعرض رئيس لجنة الترشيحات والأجور وحوكمة الشركات المستجندات على المجلس في كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، وقد قُدم تقرير رسمي سنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده خلال آخر اجتماع عقده المجلس خلال السنة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

ملخص التوصيات

قدمت اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة خلال كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وقوبلت توصياتها باعتماد المجلس، فيما يلي ملخص للتوصيات المقدمة إلى المجلس خلال سنة ٢٠٢٠:

- التوصية بالموافقة على تعيين العديد من كبار أعضاء فريق الإدارة التنفيذية بما في ذلك تعيين الرئيس التنفيذي بالإنباء.

- التوصية باعتماد التغييرات التالية على لجان المجلس:

- تغيير مهام د. محمد ناصر القحطاني بنقلة من لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

اجتماعات اللجنة والحضور:

اجتمعت اللجنة ٦ مرات خلال سنة ٢٠٢٠ لاستيفاء الحد الأدنى للاجتماعات الذي يحدده نظام هيئة قطر للأسواق المالية ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، يعرض رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال المستجندات على المجلس في كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، وقد قُدم تقرير سنوي رسمي إلى المجلس لاعتماده خلال آخر اجتماع عقده المجلس خلال السنة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

اسم العضو	عدد اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	
	التي تم عقدها	التي تم حضورها
السيد/سالم المري	٦	٦
السيد/سلمان عبدالغني	٦	٥
د. محمد ناصر القحطاني	٦	٦

ملخص التوصيات

قدمت اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة خلال كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وقوبلت توصياتها باعتماد المجلس، فيما يلي ملخص للتوصيات المقدمة إلى المجلس خلال سنة ٢٠٢٠:

- التوصية باعتماد القوائم المالية للبنك وتقارير المراجع الخارجي عن القوائم المالية بما في ذلك المخصصات والقروض المعدومة والتقييمات ومعاملات الأطراف ذات الصلة.

- التوصية باعتماد النظام الأساسي بصيغته المحدثة وتفويض السلطة ودليل حوكمة الشركات وجميع السياسات ذات الصلة.

- التوصية باعتماد تقارير وظائف الرقابة الرئيسية بما في ذلك المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال.

لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات

تضطلع لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات بتحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة والتوصية بتعيينهم وترشيحهم وإعادة ترشيحهم للانتخاب من قبل الجمعية العمومية، تراجع اللجنة الهيكل والحجم والتشكيل (بما في ذلك المهارات والمعرفة والخبرة) المطلوبين للمجلس ولجان المجلس مقارنةً بوضعه الحالي وتقدم توصياتها للمجلس بخصوص أية تغييرات، تدعم اللجنة مجلس الإدارة في بناء علاقة واضحة بين الأداء والمكافآت عبر الإشراف على تقييم وتقدير المجلس والإدارة التنفيذية للبنك، تراجع اللجنة بصورة منتظمة خريطة الأجور وتقدم توصياتها للمجلس بخصوص أية تغييرات، كما تشرف اللجنة أيضاً على اختيار وتعيين موظفي الإدارة التنفيذية العليا للبنك ومكافآتهم وإعادة تعيينهم وعزلهم، كما تضمن اللجنة وجود خطة لتعاقب الموظفين يمكن الاعتماد عليها.

تقلد السيد/عبدالرحمن توتونجي منصب الرئيس التنفيذي بالإبابة منذ ١٠ مارس ٢٠٢٠، ويتمتع السيد/توتونجي بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات العقارية المحلية والدولية بما في ذلك إدارة محفظة استثمارية قطرية بمليارات الريالات القطرية وخبرة كبيرة في الاستثمار في سوق العقارات في الولايات المتحدة، السيد/توتونجي حاصل على درجة البكالوريوس ذات تخصص مزدوج في التمويل العقاري وإدارة الأعمال من جامعة جورج تاون بواشنطن العاصمة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/توتونجي أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الرئيس التنفيذي للاستثمار (CIO)- يُعد المدير التنفيذي للاستثمار مسؤولًا عن تطبيق استراتيجية البنك الاستثمارية وتحديد الفرص الاستثمارية وشركاء الاستثمار المناسبين، كما يشرف المدير التنفيذي للاستثمار على قسمي الخزانة والاكتاب.

تقلد السيد/أيمن زيدان هذا المنصب في البنك منذ ٢٠١٧، يتمتع السيد/زيدان بخبرة أكثر من ثلاثين عامًا في الأعمال المصرفية والاستثمارات من خلال عمله في مؤسسات مصرفية واستثمارية دولية وإقليمية عبر المنطقة، السيد زيدان حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الأردن بعمان، الأردن.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/زيدان أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير إدارة المخاطر (CRO)- يُعد مدير إدارة المخاطر مسؤولًا عن تقييم وإدارة مخاطر البنك بما في ذلك مخاطر أعماله والسيولة والمخاطر النظامية ومخاطر المؤسسة ككل.

تقلد السيد/أجاي سوبرامانيان هذا المنصب منذ ديسمبر ٢٠١٨، يتمتع السيد/سوبرامانيان بخبرة واسعة في إدارة المخاطر التي تركز على الخدمات المالية والأعمال المصرفية، فهو محاسب قانوني معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين بالهند ومتخصص في شؤون المخاطر معتمد من قبل الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر، ويحمل درجة البكالوريوس في التجارة والمحاسبة من جامعة مومباي.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/سوبرامانيان أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير إدارة العمليات (COO)- يُعد مدير إدارة العمليات مسؤولًا عن الإشراف على أنشطة وأداء مهام الدعم الرئيسية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والعمليات وشؤون الشركات والإدارة وعلاقات المستثمرين، يضمن مدير العمليات وضع الأهداف السنوية لكل قسم وسلسلة وفعالية الأعمال التي ينفذها كل قسم.

تقلد السيد/محمد علي السهلي هذا المنصب لسنة ٢٠٢٠ حتى رحيله في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠، وما يزال المنصب شاغراً في الوقت الحالي في انتظار تعيين مرشح ملائم.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، امتلك السيد/السهلي ثلاثة (٣) أسهم في البنك.

مدير الشؤون المالية (HOF)- يُعد مدير الشؤون المالية مسؤولًا عن إدارة وتطبيق الاستراتيجية المالية للبنك بما في ذلك إدارة الوظائف المالية وإعداد الميزانية ومراقبة التكاليف وإعداد تقارير الضرائب والتقارير المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يخضع هذا المنصب لإشراف الرئيس التنفيذي.

تقلد هذا المنصب السيد/مظفر نظير ف منذ أغسطس ٢٠١٩، وقد تقلد السيد/نظير ف سابقًا مناصب عليا مختلفة في برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC)، السيد/نازيروف محاسب قانوني معتمد من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) كما أنه مراجع د داخلي معتمد من معهد المراجعين الداخليين، السيد/مظفر حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال المصرفية من معهد طشقند المالي، بطشقند، ودرجة ماجستير العلوم في التمويل والأعمال المصرفية من جامعة لوفبرا في ليسينسترشاير بالمملكة المتحدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/نازيروف أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير الشؤون القانونية والامتثال (HOLC)- يُعد مدير الشؤون القانونية والامتثال مسؤولًا عن تقدير وإدارة مخاطر الامتثال القانوني والتنظيمي لدى البنك من خلال تقديم المشورة لمسؤولي البنك الآخرين وأعضاء مجلس الإدارة في أي مسائل قانونية وتنظيمية كبرى، كما يشرف مدير الشؤون القانونية والامتثال على الفريق القانوني الداخلي لدى البنك وفرق المستشارين القانونيين الخارجيين، يخضع هذا المنصب للإشراف المباشر للرئيس التنفيذي ويضطلع بمهمة مراقبة امتثال البنك.

تقلدت السيدة/أروى حمديّة منصب مدير الشؤون القانونية والامتثال منذ ١١ يونيو ٢٠٢٠، كما تعمل السيدة/أروى كأمين سر مجلس الإدارة، تتمتع السيدة/أروى بخبرة أكثر من ٢٦ عامًا في الشؤون القانونية والامتثال وحوكمة الشركات في القطاع المصرفي والاستثماري، وهي حاصلة على درجة الليسانس في القانون من جامعة الأردن بعمان، الأردن، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير في القانون المالي والتجاري الدولي من كلية كينجز لندن بالمملكة المتحدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تمتلك السيدة/أروى أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير إدارة الاستثمار (HOI)- يُعد مدير إدارة الاستثمار مسؤولًا عن إدارة وتطوير المحفظة الاستثمارية للبنك مع التركيز بالدرجة الأولى على العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذه المرحلة.

شغل السيد/اليكسندر بيرناسو منصبه الحالي منذ أبريل ٢٠٢٠، ولديه خبرة واسعة في الإدارة المصرفية وإدارة الأصول والخدمات المالية اكتسبها من خلال عمله في المملكة المتحدة وسويسرا وقطر، السيد/اليكسندر حاصل على ميثاق محلل الاستثمار البديل المعتمد (CAIA) كما أنه متخصص معتمد في مجال المخاطر المالية (FRM) ومتخصص معتمد في مجال مخاطر الطاقة (ERP) من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر، إنه حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة دوفين بفرنسا وكذلك درجة الماجستير ودبلوم في التمويل الإسلامي من رابطة إدارة الاستثمار المعتمدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/بيرناسو لم يمتلك أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير إدارة الخدمات المصرفية الخاصة (HOPB)- يُعد مدير إدارة الخدمات المصرفية الخاصة مسؤولًا عن الإشراف على جميع جوانب الخدمات المصرفية الخاصة، بما في ذلك إدارة محافظ واستثمارات العملاء أصحابي الأصول الضخمة والضخمة للغاية (UHNW&HNW).

تقلدت السيدة/ثنوى النعيمي هذا المنصب منذ ديسمبر ٢٠٢٠، وتتمتع السيدة/ثنوى بخبرة واسعة في الأعمال المصرفية على مدار ٢٤ سنة الماضية وفي الخدمات المصرفية الخاصة على وجه الخصوص، وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تمتلك السيدة/ثنوى أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير إدارة الخزانة (HOT)- يُعد مدير إدارة الخزانة مسؤولًا عن إدارة السيولة المصرفية الشاملة واستثمارات الخزانة بما في ذلك إدارة النقد، ومراكز المعاملات بين البنوك، والصرف الأجنبي، وعلاقات المؤسسات المالية، ومحافظ الصكوك والصناديق الإسلامية.

تقلد السيد/محمد أبو خلف هذا المنصب منذ نوفمبر ٢٠٢٠، ويتمتع السيد/محمد أبو خلف بأكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة في الأعمال المصرفية وخزانة الشركات، وتقلد قبل التحاقه ببنك قطر الأول مناصب عليا في إدارة المخاطر وكذلك في أقسام الخزانة والاستثمار في مؤسسات مصرفية رائدة في قطر والأردن.

السيد/خلف حاصل على درجة الماجستير في أسواق رأس المال الدولية والأوراق المالية الدولية وكذلك درجة الماجستير في الأعمال المصرفية والاستثمار من جامعة برايتون بالمملكة المتحدة، ومن مركز الجمعية الدولية لأسواق رأس المال في جامعة ريدينج بالمملكة المتحدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، امتلك السيد/أبو خلف ٧٧,٠٠٠ سهم في بنك قطر الأول.

مدير إدارة الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات (HOPECB)- يُعد مدير إدارة الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات مسؤولًا عن إدارة المحافظ الاستثمارية والتمويلية، وتمثيل البنك في مجالس استثمارات حقوق الملكية المختلفة، ومراقبة أداء الاستثمارات القائمة، وضمان أفضل عمليات التخارج، يتولى مدير إدارة الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات إدارة علاقات البنك مع عملائه من الشركات بما في ذلك مد الائتمان وخدمات الشركات والحلول المالية.

تقلد السيد/صهيب المبروك هذا المنصب منذ يوليو ٢٠٢٠، ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٧ عامًا في مجال الخدمات المصرفية التجارية وخدمات الشركات من بنوك إقليمية ومتعددة الجنسيات منها بنك ستاندرد تشارترد وبنك المشرق، السيد/صهيب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيربوت وات بالمملكة المتحدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/مبروك أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مدير الموارد البشرية (HOHR) - يُعد مدير الموارد البشرية مسؤولًا عن إدارة مهمة الموارد البشرية بما في ذلك استقطاب المواهب والتعلم والتطوير والأجور والمزايا والتغيير التنظيمي والتطوير.

تقلد السيد/محمد رياض محمد هذا المنصب منذ فبراير ٢٠٢٠، يتمتع السيد/محمد بخبرة واسعة في إدارة الموارد البشرية في عدة قطاعات على سبيل المثال العقارات والتعليم والبيع بالتجزئة وتكنولوجيا المعلومات والأعمال المصرفية، السيد/محمد حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة انتركونتيننتال الأمريكية بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا بالولايات المتحدة.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم يمتلك السيد/محمد أي أسهم في البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أنشطة الإدارة العليا خلال سنة ٢٠٢٠

خلال سنة ٢٠٢٠، حققت الإدارة العليا لبنك قطر الأول أهداف البنك المالية والتشغيلية كما هو وارد في التقرير السنوي، واستمرت الإدارة العليا في توجيه البنك نحو تحقيق أهداف استراتيجية التعافي الخاصة به من خلال التخلص من من الاستثمارات غير الأساسية ودعم ما يطرحه من استثمارات عقارية ومنتجات استثمارية بديلة أخرى مما يضع البنك كالبنتك المفضل للمستثمرين ممن يبحثون عن الوصول إلى فرص استثمارية داخل الأسواق الدولية مع التمتع بسهولة ويسر ومزايا منصة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدرة للربح ومعدلة المخاطر.

تشمل فئات المخاطر التي يغطيها إطار إدارة المخاطر: الائتمان، ومعدل الربح، والسيولة، والتحويل، والسعر، وشؤون التشغيل والامتثال والشؤون الاستراتيجية، والسمة، تتجسد القيم الأساسية للبنك في سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة، وسجل المخاطر، وبيان المخاطر، بالإضافة إلى سياسة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة التي توضح بالتفصيل العمليات المتعلقة بجميع جوانب إدارة المخاطر في البيئة الأشمل للبنك.

إن إطار إدارة المخاطر قائم على ثلاثة خطوط دفاع: (١) الخط الأول: وحدات الأعمال أو الوظائف التي تنشيء مخاطر، تُعد هذه المجموعات مسؤولة ومساعة عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يقدمون عليها، كما تُعد الجهة الرئيسية المقدمة على المخاطر في البنك والمسؤولة عن تطبيق ضوابط داخلية فعالة والحفاظ على عمليات لتحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر المرتبطة بأنشطتها بما يتفق مع إقبال البنك على المخاطر وحدود المخاطر المحددة، (٢) الخط الثاني: المهام الرقابية، بما في ذلك إدارة المخاطر والوظائف القانونية ووظائف الامتثال، تشرف وظيفة إدارة المخاطر المستقلة على الإقبال على المخاطر وتقييم المخاطر بشكل مستقل عن وحدات أعمال أو وظائف الخط الأول المنشئة للمخاطر، تكمل إدارة المخاطر المستقلة أنشطة إقبال وحدات الخط الأول على المخاطر من خلال مسؤوليات مراقبتها على المخاطر، تساهم وظيفة إدارة المخاطر المستقلة في قرارات المخاطر الرئيسية، وتُعد مسؤولة عن تحديد المخاطر الكلية والناشئة وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها على مستوى المؤسسة؛ (٣) الخط الثالث، تقدم وظيفة المراجعة الداخلية ضمانًا مستقلاً لمجلس الإدارة بشأن جودة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والضوابط الداخلية.

في بنك قطر الأول، يتم أداء وظيفة إدارة المخاطر المستقلة من قبل وظيفة إدارة المخاطر برئاسة مدير إدارة المخاطر، ومن قبل وظيفة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال برئاسة مدير شؤون الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، أُسندت مهام المراجعة الداخلية اليومية مؤقتًا إلى شركة ديوليت إلى أن يقوم البنك بتعيين مراجع داخلي مؤهل بشكل دائم، يهدف البنك إلى تحقيق ذلك خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢١، يتم الاحتفاظ بالوظيفة الإدارية للمراجعة الداخلية على المستوى الداخلي وتخضع لإدارة مدير إدارة المخاطر.

يُعد مدير إدارة المخاطر مسؤول بشكل أساسي عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وظيفة الإدارة المستقلة للمخاطر بالبنك، وهذا يشمل، من بين أمور أخرى، التعزيز المستمر لمهارات الموظفين وإدخال تحسينات على أنظمة وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والنماذج الكمية والتقارير حسب الضرورة لضمان أن تكون قدرات البنك على إدارة المخاطر قوية وفعالة بما يكفي لدعم أهدافه الاستراتيجية وجميع أنشطته المنطوية على مخاطر دعماً تاماً.

الأجور

كانت أجور الإدارة العليا كما تم الإفصاح عنها في الملاحظة ٢٥ من القائمة المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

الوصف	الأجر (بالريال القطري)
أجور الإدارة العليا (بما في ذلك العلاوات السنوية)	١٣,١٧٧
أجر هيئة الرقابة الشرعية	٥٠٨
إجمالي الأجور	١٣,٦٨٥

التقييم

انتهى المجلس من إجراء تقييم سنوي للإدارة العليا، وأظهرت النتائج الرضا المستمر عن أداء الإدارة التنفيذية في مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس، كما عكست الإنجازات المالية وغير المالية المسلط الضوء عليها في التقرير السنوي أداء الإدارة التنفيذية لمؤشرات الأداء الرئيسية تلك.

١٣- إدارة المخاطر

يطبق البنك مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة في تحديد المخاطر وقياسها ورصدها والسيطرة عليها، بما يضمن أن الأنشطة المنطوية على مخاطر تتماشى مع استراتيجية البنك ومدى إقباله على المخاطر، يضمن بنك قطر الأول تركيز مجلسه ولجانه وإدارته التنفيذية ومسؤوليه وموظفيه بشكل كامل على مهامهم ومسؤولياتهم المحددة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

يتولى مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ الالتزام الأخلاقي من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر ضمن ثقافة مخاطر رشيدة من خلال نقل توقعاته إلى جميع الموظفين المجلس لا يدعم الإفراط في المخاطرة وأن جميع الموظفين مسؤولون عن ضمان عمل البنك ضمن حدود الإقبال على المخاطر المحددة.

تطبق الإدارة التنفيذية وتعزز ثقافة مخاطر رشيدة وتقدم حوافز تكافئ النهج المعدل حسب المخاطر المتبع تجاه الصفقات والمعاملات، يدور إقبال البنك على المخاطر حول التقييم المستمر للمستوى الكلي وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على استعداد لتحملها لتحقيق أهداف البنك وأغراضه وخطة عمله بما يتفق مع متطلبات رأس المال والسيولة وغيرها من المتطلبات واجبة التطبيق.

يتضمن إطار إدارة المخاطر داخل بنك قطر الأول السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد أوجه التعرض للمخاطر وقياسها ورصدها ومراقبتها والإبلاغ بها بما يتوافق مع درجة الإقبال على المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة.

اللجنة الإدارية	الأعضاء	رئيس اللجنة
لجنة الائتمان	مدير إدارة المخاطر مدير إدارة الاستثمار	الرئيس التنفيذي

لجنة الأصول والخصوم

تُعد لجنة الأصول والخصوم أعلى هيئة مهنية باتخاذ القرار فيما يتعلق بالإشراف على تخصيص رأس مال البنك وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والخصوم لصالح البنك والإشراف على تطبيقها بهدف مضاعفة صافي أرباح الدخل على المدى القريب والبعيد (أي خلال دورات العمل) مع الإدارة ضمن حدود درجات تحمل المخاطر المعتمدة والمقبولة من قبل مجلس الإدارة بالنسبة للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال، تضمن لجنة الأصول والخصوم أن تتم مراقبة تسعير مصادر تمويل بنك قطر الأول وتخصيصها وإدارتها بعناية لمضاعفة الربح وإدارة السيولة ومخاطر معدل الربح، تُعد إدارة الخزنة بالبنك مفوضة بإدارة الأصول والخصوم اليومية.

تتكون لجنة الأصول والخصوم مما يلي:

اللجنة الإدارية	الأعضاء	رئيس اللجنة
لجنة الأصول والخصوم	مدير إدارة المخاطر مدير إدارة الاستثمار مدير المالية مدير إدارة الخزنة	الرئيس التنفيذي

لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تُعد لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات أعلى هيئة إدارية فيما يتعلق بجميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومسائل البنية التحتية المتعلقة بالبنك، فهي تشرف إشرافاً مستقلاً على الحوكمة والضوابط المتعلقة بالأداء العام لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وكذلك البنية التحتية والتطبيقات وإطار الأمن السيبراني بالبنك، ترصد اللجنة سلامة وقوة وفعالية أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط والبنية التحتية بالبنك وتكشف أية ثغرات وتعتمد الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة.

تتكون لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات مما يلي:

اللجنة الإدارية	الأعضاء	رئيس اللجنة
لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات	مدير إدارة المخاطر مدير إدارة الاستثمار مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات	الرئيس التنفيذي

كما تولت الإدارة العليا إدارة التحديات التشغيلية والمالية بنجاح والتي نشأت عن تأثير كوفيد-١٩ واستمرت في بناء محفظتها من المنتجات الاستثمارية المهيكلة التي تتفق مع احتياجات وشروط المستثمرين، كما نجحت الإدارة العليا في إتمام تطوير وتعزيز إطار حوكمة الشركات الخاص بها مع الامتثال للشروط النظامية لكل من هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

اللجان الإدارية

لدى البنك العديد من اللجان الإدارية التي تساعد الرئيس التنفيذي في عملية اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بمختلف أنشطة وعمليات البنك، تقدم اللجان لمجلس الإدارة رؤية إجمالية وشاملة عن المواضيع التي تحقق التوازن بين احتياجات العمل وإقبال البنك على المخاطر، يتم توضيح تفويض كل لجنة في وثيقة اختصاصاتها الصلة التي تعد جزءاً من إطار عمل حوكمة الشركات الخاص بالبنك، تجتمع اللجان كلما كان هناك حاجة لذلك بما لا يقل عن مرة واحدة في الشهر وتقدم التوصيات إلى مجلس الإدارة في الأمور ذات الصلة.

لجنة الاستثمار

تُعد لجنة الاستثمار هي اللجنة صاحبة القرار فيما يتعلق بأنشطة البنك الاستثمارية سعياً إلى تحسين العائدات، والتأكد من أن دفتر الاستثمار يوفر احتياطات سيولة للبنك ويقلل من مخاطر السوق المرتبطة بطبيعة الاستثمارات المستهدفة، كما تأخذ اللجنة على عاتقها مراجعة واعتماد استراتيجية الاستثمار للبنك، كما أنها ترصد وتستعرض أداء جميع أنشطة المحفظة الاستثمارية، تتكون لجنة الاستثمار مما يلي:

اللجنة الإدارية	الأعضاء	رئيس اللجنة
لجنة الاستثمار	مدير إدارة المخاطر مدير إدارة الاستثمار	الرئيس التنفيذي

لجنة الائتمان

تُعد لجنة الائتمان أعلى هيئة إدارية معنية بالتعرض لجميع المخاطر الائتمانية الخاصة بالعميل والطرف المقابل بعد مجلس الإدارة، تعتمد لجنة الائتمان طلبات الائتمان في إطار سلطاتها المفوضة، كما أنها تستعرض سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة المتعلقة بالبنك وتوصي بها وتطبيقها، تستعرض اللجنة جميع صلاحيات الائتمان المفوضة وتوصي مجلس الإدارة بتعديلها حينما يكون ذلك ملائماً، كما أنها ترصد وتستعرض أداء أنشطة المحفظة الائتمانية وتقوم بتوصية مجلس الإدارة بالعروض الائتمانية و/أو تصعيدها إليه لتخاذ القرارات عند الحاجة لذلك، فيما يتعلق بجميع مسائل المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك، تتكون لجنة الائتمان مما يلي:

الجمعية العمومية السنوية ويُشر على الموقع الإلكتروني للبنك.

تقدم وظيفة التوافق مع الشريعة مقترحاتها إلى الإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بالشريعة، كما تقدم تعليقات مبدئية على امتثال أنشطة البنك أو عدم امتثالها المحتمل لمبادئ الشريعة بما في ذلك تعليقات على مما يلي:

- هياكل الاستثمار والمنتجات والخدمات التمويلية وكيف يمكن تنسيق الهياكل مع مبادئ الشريعة.

- تنسيق المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تحرير معاملات الاستثمار والتمويل.

١٦- المراجعة الداخلية

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية ضماناً مستقلاً إلى مجلس الإدارة بشأن جودة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والضوابط الداخلية، وتعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة في البنك ووظيفة دفاعية رئيسية ترصد وتقدم تقارير إلى مجلس الإدارة بشأن أي ثغرات في الضوابط الداخلية للبنك تنشأ عن أي من وظائفه الداخلية.

كجزء من الإطار العام لحوكمة الشركات، يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إطار الحوكمة، بما في ذلك ضمان وجود وظيفة مراجعة داخلية قوية ذات مسؤوليات محددة جيداً، تم تفويض لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من قبل مجلس الإدارة للإشراف على وظائف الرقابة بما في ذلك المراجعة الداخلية، وتم ذكر وظائف اللجنة ومسؤولياتها بالتفصيل في اختصاصات اللجنة.

ترد تفاصيل وظيفة ومسؤوليات المراجعة الداخلية في ميثاق المراجعة الداخلية، ويشمل نطاق المراجعة الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر، فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في البنك بالإضافة إلى جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات الموكلة لتحقيق ما صرح به البنك من أهداف وغايات.

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية تقارير كتابية ربع سنوية وسنوية يتم إرسالها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمجلس تلخص أنشطة المراجعة الداخلية لفترة إعداد التقارير، وتحتوي التقارير على قسم مخصص لأعمال المراجعة المتعلقة بالضوابط الداخلية للبنك وتوصيات وسبل لحل أي ثغرات أو نقاط ضعف يتم تحديدها.

تتضمن تقارير المراجعة الداخلية استجابة الإدارة والإجراء التصحيحي الذي يتم اتخاذه أو سيتم اتخاذه بشأن النتائج والتوصيات المحددة، كما تشمل على جدول زمني للانتهاء المتوقع من الإجراء الذي سيتم اتخاذه وتوضيح لأي إجراء تصحيحي لن يتم تنفيذه، كما تُعد وظيفة المراجعة الداخلية

هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها داخل دولة قطر.

أجرت وظيفة الامتثال خلال سنة ٢٠٢٠ مراجعات منتظمة كشفت عن أوجه قصور في الامتثال والضوابط وقد قامت إدارة البنك التنفيذية بعلاجها على نحو ملائم، لم يكن لأي من مسائل الامتثال التي تم تحديدها أي تأثير مالي جوهري على البنك، كما قدمت وظيفة الامتثال تقارير منتظمة شهرية وربع سنوية وسنوية إلى الهيئات النظامية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال وساعدت قسم شؤون الشركات في الإفصاحات والتقارير المقدمة منه إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

فضلاً عن هذا، أدت وظيفة الامتثال المهام التالية خلال عام ٢٠٢٠:

• قدمت المشورة والإرشاد فيما يتعلق بالامتثال ردًا على جميع الاستفسارات اليومية التي طرحتها إدارة البنك التنفيذية والموظفون عن أي مسائل متعلقة بالامتثال بخصوص أنشطة البنك وعملياته.

• تناولت جميع استفسارات وحدات الأعمال في البنك مع الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

• يسرت ودعمت المراجعات التنظيمية التي تجريها هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

• أتمت جميع المتطلبات المنظمة لعملية إعداد التقارير لعام ٢٠٢٠.

• تقصت عن المعاملات المشتبه فيها وقدمت بها تقارير إلى وحدة المعلومات المالية القطرية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئات أخرى.

• أشرفت على سير عملية تطبيق إخطارات ونصائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

• نسقت تطبيق وتحسين ضوابط نهج اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب القائم على المخاطر.

١٥- التوافق مع الشريعة الإسلامية

تنسق وظيفة التوافق مع الشريعة الإسلامية عن كثب مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة، وتعمل وظيفة التوافق مع الشريعة كامتداد لوظيفة الامتثال وتنسق مهامها مع اختصاصات وظيفة الامتثال. ويؤدي هذه المهمة في بنك قطر الأول مدير الامتثال الأول.

تعمل وظيفة التوافق مع الشريعة كأمين السر لهيئة الرقابة الشرعية وتعد جميع محاضر هيئة الرقابة الشرعية وتصريحاته وقراراته، كما أنها تعد تقرير الشريعة السنوي جنباً إلى جنب مع تقرير البنك السنوي الذي يُعرض على المساهمين خلال

• البقاء على إطلاع على القوانين واللوائح الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تطبيقها في الوقت المناسب.

• رصد المعاملات المالية للعملاء والتحقق في المعاملات المشبوهة ورفع تقارير عنها إلى وحدة المعلومات المالية (FIU) والهيئات النظامية.

• ضمان التطبيق السليم للعناية الواجبة المعززة (EDD) للعلاقات المصرفية الخارجية والعملاء ذوي المخاطر العالية.

• ضمان التطبيق السليم للوائح قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك (CRS).

• تقديم التدريب والتوعية باستمرار لموظفي البنك عن الحوكمة ولوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات والاحتيايل وقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك (CRS).

تتولى وظيفة الامتثال مسؤولية رصد واختبار الامتثال من خلال تنفيذ مراجعات مستقلة للامتثال لتحديد المخالفات النظامية ومسائل عدم الامتثال، تُبلغ نتائج مراجعات الامتثال بصورة منتظمة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية.

تقدم وظيفة الامتثال تقارير دورية ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عن الأنشطة التي تقوم الوظيفة بها وتلفت الانتباه إلى المخالفات أو الثغرات المحتملة في سياسات البنك وممارساته، تقدم التقارير توصياتها بالإجراءات التصحيحية وقائمة بالتعويضات المطبقة على الوقائع المكتشفة القائمة.

في بنك قطر الأول، يتولى وظيفة مراقبة الامتثال قسم الامتثال برئاسة مدير إدارة الامتثال الذي يحظى بدعم مدير الامتثال الأول الذي يتولى مسؤولية مسؤول الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال بالبنك.

يتحمل مدير إدارة الامتثال المسؤولية الأساسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بالبنك، وهذا يشمل، من بين أمور أخرى، التعزيز المستمر لمهارات الموظفين وإدخال تحسينات على سياسات وعمليات وتقارير الامتثال ومكافحة غسل الأموال حسب الضرورة لضمان أن تكون قدرات البنك على إدارة مخاطر الامتثال والمخاطر النظامية قوية وفعالة بما يكفي لدعم أهدافه الإستراتيجية دعماً تاماً.

يقدم مدير إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عن جميع مسائل الامتثال والمسائل النظامية التي يواجهها البنك لضمان أن إطار الحوكمة وسياساتها وإجراءاتها وممارساتها المتعلقة بأمور الامتثال في بنك قطر الأول تتماشى جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ولوائح

عزز البنك ضوابطه وعملياته في جميع مجالات إدارة المخاطر عن طريق تطبيق عناصر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في إعداد تقاريره دورية بالإضافة إلى معالجة مسائل أمن المعلومات وفقاً لاستراتيجية التحول الرقمي الأشمل وتقديم معلومات مستجدة بخصوص استيفاء أهداف المخاطر الاستراتيجية للبنك، فضلاً عن هذا، يُعد مدير إدارة المخاطر عضواً دائماً في اللجان الإدارية: (١) لجنة الاستثمار (٢) لجنة الائتمان (٣) لجنة الأصول والخصوم (٤) لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

يقدم مدير إدارة المخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عن جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وبوجه عام، فإن إطار إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر في بنك قطر الأول تتماشى جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة وتوصيات لجنة بازل ولوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تبنى بنك قطر الأول فكرة أن يكون التدريب على إدارة المخاطر وجلسات التوعية إلزاميين للجميع، كي تتغلغل ثقافة إدارة المخاطر لجميع أقسام البنك لضمان قدرة كل عضو من أعضاء مجلس إدارة أو مدير تنفيذي أو مدير أو موظف على إدارة المخاطر المحتملة أثناء تأديته لواجباته، وسيدرج بنك قطر الأول التدريب على إدارة المخاطر في خطته التدريبية المستقبلية.

١٤- الامتثال ومكافحة غسل الأموال

تحدد وظيفة الامتثال المستندات وتقدر مخاطر الامتثال المصاحبة لأنشطة أعمال البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير منتجات وممارسات عمل جديدة والتأسيس المقترح لأنواع جديدة من علاقات العمل أو العملاء أو تغييرات جوهريّة في طبيعة هذه العلاقات، تشمل مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو النظامية، أو الخسائر المالية الجوهريّة، أو خسارة السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير واجبة التطبيق.

تشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

• ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بمسائل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنشورات والإرشادات النظامية وأية قواعد أخرى ذات صلة قد تؤثر على أي جانب من أنشطة البنك.

• تقديم الإرشادات والتعليمات المناسبة للموظفين عن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

• اقتراح توصيات ذات صلة لتعزيز/تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على الحد من مخاطر عقوبات عدم الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والاحتيايل.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمصالح بنك قطر الأول المثلى، ولا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة السعي وراء مصالح شخصية في قراراته أو استخدام الفرص التجارية المخصصة للبنك لمصلحته.

يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن المعلومات الداخلية المتعلقة مباشرة بالبنك دون تأخير ما لم يتم إعفاؤه من شرط الإفصاح في حالة فردية.

يُحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع على النتائج المالية للبنك والحصول على مكافآت من البنك من التداول في أسهم بنك قطر الأول خلال فترات حظر التعامل وفقاً للمادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

فيما يلي فترات حظر التعامل:

- الربع الأول والثالث: أسبوع واحد قبل نهاية الربع حتى تاريخ الإفصاح عن البيانات المالية
- الربع الثاني ونهاية السنة: بين فترة الدعوة لاجتماع مجلس الإدارة وتاريخ الإفصاح، وهو عادة تاريخ انعقاد اجتماع مجلس الإدارة.

يوقع أعضاء مجلس الإدارة سنويًا على إقرار استقلال وتضارب مصالح للتأكيد على أنهم ليسوا على علم بوجود أو احتمال وجود أي تضارب في المصالح مع بنك قطر الأول والإفصاح عن تداولهم في الأوراق المالية للبنك خلال السنة الواردة في الإقرار وكذلك التداول من قبل أزواجهم وأبنائهم القصر.

طور بنك قطر الأول، تطبيقًا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية، سياسة مفصلة لتضارب المصالح، وسياسة للتعاملات الداخلية بالإضافة إلى سياسة للإفصاح والتواصل وعلاقات المستثمرين (بما في ذلك إجراءات التعامل مع الشائعات)، واعتمد مجلس الإدارة هذه السياسات في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠ كجزء من اعتماد إطار حوكمة الشركات المحدثة للبنك.

٢١- الخلافات والنزاعات

لم يقع خلال سنة ٢٠٢٠ أي خلافات و/أو نزاعات كبرى من شأنها التأثير بشكل ملحوظ على البنك، ومع ذلك، لدى بنك قطر الأول العديد من القضايا القانونية الجارية، ونزاعات العقود التي تعتبر طفيفة في طبيعتها، سواء على أساس فردي أو جماعي.

٢٢- معاملات الأطراف ذات الصلة

تمثل الأطراف ذات الصلة كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة لهذه الأطراف أو المتأثرة بها بشكل كبير.

يقدم المراجع الخارجي تقرير المراجعة الخارجية للجمعية العمومية، ويجب على المراجع أو من يفوضه قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية والإجابة على أسئلة المساهمين.

تقع مسؤولية اختيار وتقييم والتوصية بالمراجع الخارجي على عاتق لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال وفقاً لإطار حوكمة الشركات المعتمد لدى البنك.

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ٧ أبريل ٢٠٢٠ على تعيين شركة إرنست آند يونغ كمراجع خارجي لحسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٩- حقوق المساهمين

يحمي حقوق المساهمين محمية لائحة الشركات في مركز قطر للمال لعام ٢٠٠٥، والنظام الأساسي، وميثاق مجلس الإدارة، والقانون، والقواعد واللوائح الأخرى المعمول بها.

وفقاً للإجراءات الموضحة في النظام الأساسي، يتيح البنك المستندات التالية للمساهمين:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- بيانات عضو مجلس الإدارة (متاحة على الموقع الإلكتروني).
- النظام الأساسي (متاح على الموقع الإلكتروني).
- الصكوك التي تنشئ رسوماً أو حقوقاً على أصول البنك.
- التقرير السنوي لمجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية (متاح على الموقع الإلكتروني).
- أي وثيقة أخرى مقدمة إلى الجمعية العمومية (متاحة على الموقع الإلكتروني).

سيقدم البنك خلال الجمعية العمومية غير العادية التي ستنعقد خلال سنة ٢٠٢١، نظامه الأساسي بصيغته المعدلة التي تتضمن عددًا من المواد التي تحفظ وتحمي حقوق المساهمين بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحقوق التالية:

- تشمل حق المساهم الذي يمتلك ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال البنك في طلب الحصول على دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية.
- تشمل آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بشكل عام والأقليات بشكل خاص في حالة قيام البنك بإجراء صفقات كبيرة من المحتمل أن تلحق الضرر بمصالحهم أو تضر بملكية رأس مال البنك.
- تشمل آلية لاعتماد المعاملات الكبرى من قبل المساهمين.

٢٠- تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين، فيما يتعلق بعملهم، أن يطلبوا أو يقبلوا من الغير مدفوعات أو مزايا أخرى لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يمنحوا مزايا غير قانونية للغير.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان فاعلية إطار المراجعة الداخلية للبنك وعن ضمان معالجته للمخاطر المرتبطة بأنشطة البنك الداخلية والخارجية بشكل وافي، ويفوض مجلس الإدارة جزء من هذه المسؤولية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال المكلفة بمراقبة فاعلية وكفاءة إطار الرقابة الداخلية للبنك، وتشرف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال على وظائف الرقابة (المخاطر والامتثال والمراجعة الداخلية) التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة، تُعد وظيفة المراجعة الداخلية البطل الرئيسي لفاعلية الرقابة الداخلية، حيث تراجع حسابات جميع الأقسام والوظائف لتقييم فاعلية الضوابط داخل كل قسم ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتقديم الحلول والإجراءات التصحيحية، كما تتضمن هذه المراجعات جميع الضوابط المادية، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال وأنظمة إدارة المخاطر والمسائل التنظيمية، تقدم المراجعة الداخلية تقارير إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول مدى كفاءة الضوابط الداخلية الحالية من بين أمور أخرى، عند تقييم تأثير مثل هذه التقييمات على البنك، يأخذ مجلس الإدارة و لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في الاعتبار نتائج تقييم المراجع الخارجي للبنك، ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين وأصول البنك وضمان موثوقية إجراءات حفظ السجلات المالية للبنك وإعداد التقارير عنها.

عمل البنك خلال سنة ٢٠٢٠ على تعزيز ضوابطه الداخلية من خلال تحديث إطار حوكمة الشركات والعديد من سياساته وإجراءاته، وسيواصل البنك هذا الجهد طوال سنة ٢٠٢١ لضمان توافق كل ضوابه الداخلية مع استراتيجيته الحالية وأنشطته والقواعد واللوائح المعمول بها.

كما أجرى البنك بنجاح تقييمًا لضوابه الداخلية لإعداد التقارير المالية وأصدر تقرير إدارته حول فاعلية ضوابه الداخلية لإعداد التقارير المالية لسنة ٢٠٢٠ وفقاً لمتطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية، وحدد تقرير الإدارة بعض الثغرات التي عولجت جميعها بشكل مناسب من قبل الإدارة التنفيذية للبنك، كما لم يكن لأي من المسائل التي تم تحديدها أي تأثير مالي جوهري على البنك.

١٨- المراجعة الخارجية

وفقاً للائحة الشركات في مركز قطر للمال ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، تعين الجمعية العمومية لبنك قطر للمال مراجعاً خارجياً بناءً على توصية لجنة التدقيق لمجلس الإدارة، ويتم تعيين المراجع الخارجي على أساس سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة وبحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يتم تسجيل المراجع الخارجي المعين في قائمة المراجعين الخارجيين لهيئة قطر للأسواق المالية، ويجب أن يلتزم بأعلى المعايير المهنية، كما يجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً عن البنك وأعضاء مجلس إدارته وألا يكون لديه أي تضارب في المصالح في علاقته بالبنك.

مسؤولة عن المتابعة المناسبة لنتائج وتوصيات المهمة، وستبقى جميع النتائج المهمة في ملف قضايا مفتوح حتى يتم مسحها.

يقدم المراجع الداخلي تقارير دورية إلى الإدارة العليا والمجلس عن الغرض من نشاط المراجعة الداخلية وصلاحياته ومسؤوليته، بالإضافة إلى الأداء المتعلق بخطته، تتضمن التقارير أيضاً حالات التعرض للمخاطر الكبيرة ومسائل الرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، وقضايا الحوكمة، وغيرها من الأمور اللازمة أو المطلوبة من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية خطط مراجعة قائمة على المخاطر بشكل سنوي إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال قبل بداية السنة المالية وتشمل هذه الخطط جميع مجالات المخاطر الرئيسية في بنك قطر الأول، ويجوز للوظيفة التعاقد على مجالات متخصصة من المراجعة مع استشاريين مستقلين وحاصلين على مؤهلات مناسبة كما كان الحال في سنة ٢٠٢٠، وبعد المناقشة مع إدارة بنك قطر الأول، يتم إرسال جميع تقارير المراجعة الداخلية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال للنظر فيها في الاجتماع التالي.

يلزم من وظيفة المراجعة الداخلية الحفاظ على برنامج لضمان وتحسين الجودة يغطي جميع جوانب نشاط المراجعة الداخلية، ويتضمن البرنامج تقييمًا لمدى توافق نشاط المراجعة الداخلية مع تعريف المراجعة الداخلية والمعايير وتقييم ما إذا كان المراجعون الداخليون يطبقون مدونة الأخلاقيات، كما يقوم البرنامج بتقييم كفاءة وفاعلية نشاط المراجعة الداخلية وتحديد فرص التحسين.

تم إسناد مهام المراجعة الداخلية اليومية في بنك قطر الأول إلى شركة ديلويت على أساس مؤقت إلى أن يقوم البنك بتعيين مراجع داخلي مؤهل على أساس دائم، ويهدف البنك إلى تحقيق ذلك قبل نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٢١، يتم الاحتفاظ بالمهمة الإدارية لوظيفة المراجعة الداخلية داخليًا ويديرها مدير إدارة المخاطر إلى أن يتم شغل الوظيفة بتعيين دائم.

١٧- الضوابط الداخلية

يشكل إطار الرقابة الداخلية للبنك جزء لا يتجزأ من إطار حوكمة الشركات بالبنك والمجموعة الكاملة من السياسات والإجراءات المطبقة في جميع أقسام ووظائف البنك، تحدد كل وثيقة ضمن هذا السياق مجموعة الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم.

يحدد النظام الأساسي الحدود المفرضة على سلطة مجلس الإدارة ويحيل جميع الأمور الخارجة عن نطاق السلطة إلى الجمعية العمومية، ويتم تحديد الصلاحيات المفوضة من المجلس إلى الإدارة التنفيذية والوظائف الأخرى داخل البنك في مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة.

فيما يلي معاملات الأطراف ذات الصلة كما تم الإفصاح عنها في الملاحظة ٢٥ من القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (معبّرًا عنها بألف ريال قطري)

طبيعة العلاقة	شراء السلع والخدمات	صفقات/ معاملات الاستثمار	الأصول التمويلية والمقبوضات الأخرى	مدفوعات أخرى	التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	الدخل التمويلي المستلم	المصرفيات المتكبدة، بما في ذلك المخصصات	الرسوم الإدارية للمشغل
مشروع مشترك	-	-	١٥,٠٧٩	-	-	-	٣٢,١٦٢	-
أخرى	٢١٠	١٠,٩٢٠	٣,٦٤٢	١٧,٨٨٤	١٠٠,٠٠٠	١١٣	-	٢,١٨٤

٢٣- الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يؤمن بنك قطر الأول بأهمية الاستثمار المسؤول والدور الذي تلعبه كل مؤسسة مالية في تحقيق هذه المهمة، كما يهدف البنك إلى تعزيز مساهمته في هذا المجال من خلال البحث عن السبل التي يمكن من خلالها أن تتضمن أنشطته الاستثمارية عناصر من الاستثمارات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أثناء تحقيق مهامه التجارية.

يتضمن إطار حوكمة الشركات في البنك سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تحدد المبادئ التي توجه أنشطة البنك في هذا المجال وكيف يتم ترجمة التزامه إلى إجراءات محددة تدعم أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك الموظفين والباةعين والعملاء والمجتمع الأشمل.

يشارك بنك قطر الأول سنويًا في لوحة معلومات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في بورصة قطر، ويهدف إلى تعزيز ما يقدمه من إفصاحات ومبادرات تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المستقبل.

٢٤- المسؤولية الاجتماعية للشركات

لدى بنك قطر الأول التزام طويل الأمد تجاه المجتمع متأصلًا في مبادئه المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإيمانًا بالتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه الشركات داخل مجتمعاتها، وتحدد سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مسؤولياته في هذا المجال.

يتم تمويل مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة للبنك من خلال صناديق التطهير الخاصة به التي يتم توجيهها من خلال العديد من المنظمات الخيرية التي تدعم القضايا المتوافقة مع رسالة وقيم بنك قطر الأول.

ترد الأنشطة الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات حسب القطاع بمزيد من التفاصيل في التقرير السنوي.

بنك قطر الأول ذ.م.م (عامّة)

٢٩، شارع سحيم بن حمد
ص.ب: ٢٨٠٢٨، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٣٣ ٤٤٤٨ +٩٧٤
فاكس: ٣٥٦٠ ٤٤٤٨ +٩٧٤
information@qfb.com.qa
www.qfb.com.qa